



طالب بأن يكون قتلة المطيري عبرة لمن يعتبر العنجري لـ «الأبناء»: تشكيل حكومة جديدة ينهي حالة الاحتقان السياسي

هادي الجمعي

بهدوء الواثق من مواقفه أكد النائب عبدالرحمن العنجري أهمية تشكيل حكومة

جديدة بمنهجية مختلفة للخروج من حالة الاحتقان السياسي وحالة الصدام التي

تعيشها السلطتان التنفيذية والتشريعية. لافتا إلى ان نتيجة التصويت على كتاب عدم

التعاون كانت قوية ومدوية وتتطلب من الحكومة العمل على تغيير فلسفة الحوار داخل مجلس

الوزراء للوصول الى ما يثبت قدرتها على ممارسة اختصاصاتها كما ينص الدستور. وبعدها القلق على

الدستور والقانون شدد العنجري على أهمية ان تستمر لجنة التحقيق البرلمانية في كشف ملامسات

وفاة المواطن المطيري تحت التعذيب وتقديم المجرمين الى العدالة ليكونوا عبرة لمن يعتبر. لافتا

الى ان ما حدث امر مخالف للدستور والقانون ولشيم أهل الكويت. وبلغه التحذير قال: «جرس

الإنذار من خطر انتهاء النفط لم ينفذت فيه أحد. محذرا من الاستمرار في سياسة الصرف على

الرواتب والأجور من إيرادات النفط وعدم العمل على تحويل هذا المورد الطبيعي الى كفاءة

اقتصادية يمكن من خلالها الحصول على إيرادات غير نفطية يتم استثمارها في بناء الإنسان

الكويتي والبنية التحتية للصحة والتعليم. مشيرا الى ان الملف الاقتصادي والعصر البشري هما

التحديان الحقيقيان اللذان نواجههما الكويت ويجب مواجهتهما بعيدا عن الصراعات التي لا تبني وطنا.

عدد من المواقف والمواضيع نستعرضها «الأبناء» مع النائب عبدالرحمن العوضي والتي جاءت في الحوار التالي:

وزير الداخلية تسرع بعد تضليله و«يا غافلين لكم الله»

نعمل بواقعية وأيدينا ممدودة للحكومة ولن نقطع شجرة معاوية لمصلحة الكويت

تعيينات النفط لترضية النواب ومخالفات البلدية قضايا تستحق المساءلة السياسية

للأسف إن بعض الوزراء غترة وعقال فقط لا يعلمون ما يحدث في مجلس الوزراء

ما يردده البعض عن التعديل الوزاري يعني «ما لك إلا خشمك حتى لو أعوج»

مواقف البراك بطولية وشرسة وفيها الدواء وفي بعض المواقف يكون هو الدواء

«إلا الدستور» ليست حزبا أو كتلة لذلك جمعت أسيل مع هايف والغانم مع النملان

من الخطأ المقارنة بين الكويت دولة الدستور وتونس القمعية.. أين الثرى من الثريا؟!

استجواب رئيس الحكومة الأخير أسقط مقولة «الكويت دولة مدنية بمرجعية أصلية»

وأبحاثه وسيرته الذاتية هي المعيار وهي المسطرة وتتمنى من الوزارة ان تصمد أمام هذه الضغوط وان كانت غير مقتنعة فعليها ان تقدم استقالته أفضل من تعيين شخص غير مقتنعة به.

ما حدث في تونس مؤخرا وصلت أصداؤه الى الكويت وهناك الكثير من التصريحات من النواب بهذا الأمر كيف تابعت ذلك؟

عملت في تونس سنتين ونصف السنة وكانت لدينا استثمارات هناك في القطاعين المصرفي والسياحي وليس هناك وجه مقارنة إطلاقا بين تونس والكويت فالكويت دولة الدستور والقانون ومؤسسات المجتمع المدني وحرية الاعتقاد والتعبير ولدينا حرية من خلال الصحف والمجلات التي تقول ما تشاء مع انني اتحفظ على بعض المحطات الفضائية التي تبث بذور الفتنة والشقاق داخل المجتمع الكويتي ولدينا جو ديموقراطي وذلك بعكس تونس دولة الحزب الواحد بوليسية وقمعية لا توجد حريات والإعلام مكبل والصحافة أشبهها بصحيفة «البرافدا» أيام الشيوعية في موسكو التي تعلق في الميادين.

فشتان بين الكويت وتونس ابن الثريا من الثرى وابن زيد من عمرو وقد تكون بعض أفكار النواب رسالة بمعنى «اصح يا ناظم في العالم العربي اذا الشعب يوما اراد الحياة فلا بد ان يستجيب القدر»، وهذا استغل الفرصة وانصح الاخوان التوانسة الشعب الحضاري المثقف عن طريق «الأبناء» ان تتحول تونس الى نظام الديموقراطية البرلمانية وليس الديموقراطية الرئاسية التي تعني ان اي رئيس جديد بعد ان يتكهن من المؤسسات سيحصل الى ديكتاتور آخر والنموذج الهندي الاسرائيلي هو الأفضل لتونس حتى يكون رئيس الدولة شكليا والعمل من خلال احزاب تطرح برامج والأغلبية تشكّل الحكومة ويصبح رئيس الوزراء هو الرجل الأول في الدولة. هناك الكثير من القضايا التي تحتاج الى مواجهة ما القضية الأهم من وجهة نظرك؟

التحدي الحقيقي للدولة والمجتمع الكويتي هو الملف الاقتصادي وقضايا التنمية البشرية وما يرتبط بها مثل التعليم والصحة، للأسف ان ناقوس الخطر يدق ولم ينتبه اليه فالنظرة سبنته يوما من الأيام ولم يتحول حتى الآن الى كفاءة اقتصادية ويتحول الى أرصدة بالدولار يتم خلالها دفع رواتب وأجور وكوادر تشكل 95% من نفقته، لذلك يجب ان يتحول الى كفاءة اقتصادية بمعنى ان تخلق هذه الاموال أنشطة اقتصادية تعطي إيرادات غير نفطية يتم استثمارها بالإنسان والبنية التحتية وما يرتبط بالإنسان من صحة وتعليم للأسف ان الدولة مازالت مغيبة عن هذا الأمر وهو التحدي الحقيقي ومازال القطاع العام مهيمنا على 80% من الاقتصاد الكويتي.



عبدالرحمن العنجري يتحدث للزميل هادي الجمعي

السلطة التنفيذية.

تعديل وزاري

هل ترى ان التعديل الوزاري يفي الخلف؟

عندنا مثل في الكويت يقول «مالك إلا خشمك حتى لو أعوج» والتغيير يجب ان يطول تفكير ونهج مجلس الوزراء وفلسفة الحوار داخل مجلس الوزراء وقيادته وكيفية مراقبة الوزراء وحظهم وخلق دوافع لتطبيق الخطط التنموية ومواجهة التحديات ولكن للأسف قلت سابقا ان بعض الوزراء «أباجورات» وليس وزراء، «البعض غترة وعقال بس»، ينقل لهم النواب ما يجري في مجلس الوزراء كأنهم غير موجودين.

شجرة معاوية

هل يمكن القول ان شجرة معاوية قد انقطعت بين الحكومة وكتلة العمل الوطني التي دعمت الحكومة لفترة طويلة وفي استجابات عدة؟

تحملنا الكثير ودخلنا معارك وانا شخصيا دخلت في مواجهات مع كتلة التنمية والإصلاح وكتلة العمل الشعبي وأجهدنا 6 استجابات أو بالأحرى 7، ولكن السؤال المهم: هل هناك حكومة في العالم تقول عن نفسها انها ديموقراطية تحوز سبع مرات ثقة البرلمان للمرة الأخيرة بصعوبة بعد ان اتضحت الأغلبية المنتفخة والأغلبية غير المنتفخة ورغم ذلك نرفض قطع شجرة معاوية نحن وأقربون وأيدينا ممدودة بالحق لنرى الإنجاز والقوانين التي اصدرناها تطبق حتى نشعر بانها قادرة على ممارسة اختصاصاتها كما نص عليها الدستور.

حذر عدد من النواب من الضغوط السياسية في موضوع تعيين مدير الجامعة ك تعليقك؟ بعد ان تبين ان هناك ضغوطات على وزيرة التربية بهذا الخصوص نقول ان الكفاءة هي المبدأ والمهنية وان تكون شهادت مدير الجامعة

اسم وتعليق

طلبنا من النائب الفاضل عبدالرحمن العنجري التعليق على عدد من الاسماء وكانت كالتالي:

– مسلم البراك: رجل له مواقف بطولية وشرسة وهو دواء وفي بعض الأحيان قد يكون داء.

– د.حسن جوهري: رجل يتمتع بالصدق والرؤية الثاقبة والحس الوطني.

– عبدالله الرومي: خبرة وحكمة. – أسيل العوضي: مواقف وفكر وطني.

الاجتماعية والاقتصادية في دولة المؤسسات.

هل يعني ذهاب الحكومة التي اتهمت بالتعدي على الدستور والحريات الاعلان عن نهاية كتلة «إلا الدستور»؟

«إلا الدستور» ليست كتلة فكرية وليست حزبا سياسيا بفكر سياسي واقتصادي وليس لديها برامج للإصلاح فهي مجموعة شكلت اسطفاقا تجاه قضية محددة فصمعت اسيل العوضي مع محمد هايف وعبدالرحمن العنجري مع ضيف الله بورمية ومرزوق الغانم مع سالم النملان وكلنا أبناء وطن واحد ومصيرنا مشترك ولكن الفكر مختلف وهذا أمر طبيعي ولكن اجتمعنا على قضية واحدة وهي ان الدستور خط أحمر والالتفاف عليه من خلال اجهاض ثلاث جلسات ومصادرة حق النائب في مناقشة الامور تحت القبة ومحاولة سحب الحصانة من نائب كانت محل اتفاق واذا كان هناك قضايا يتم الاتفاق عليها سنستمر في اجتماعات الكتلة اما في حالة عدم وجود قضايا مشتركة فليس لي علاقة مع «إلا الدستور» و يبقى النواب أخوانا فاضل.

هناك الكثير من الاستجابات المتوقعة وتم التلويح بها، ما أبرز هذه الاستجابات؟

اي استجواب يجب ان يعتمد على الموضوع والقضية، هل تستحق ان يعدم الوزير سياسيا؟

سياسي وثقافة سياسة ولدينا واقع اجتماعي نحن في الكويت وللسنا في أوروبا الغربية وهو ما يفرض علينا التعامل مع الواقع كما هو وثلثت الى قضايا تهم البلاد والعباد.

ادى الاستجواب الأخير الى فرز طائفي واضح وقبلنا نوعا ما كيف ترى هذا الأمر؟

مع احترامي الكامل والشديد اختلف مع هذا الرأي فهناك أطراف تريد ان يكون لهذا الاستجواب فرز وذلك لم يحصل اطلاقا والدليل على ذلك ان من أيد عدم التعاون يمثلون جميع شرائح المجتمع الكويتي اجتماعيا ومذهبيا ومن أيد التعاون غير المباشرة للدستور كذلك يمثلون جميع الشرائح الكويتية الاجتماعية والمهنية فالقضية كانت وطنية وقد تبين الغم من السمين وتبين الخط الأبيض من الخيط الأسود للشعب الكويتي.

«إلا الدستور»

بعد انتهاء الاستجواب مازالت كتلة «إلا الدستور» مستمرة فما نقاط الاتفاق التي مازالت تجمع اعضاءها وما نقاط الاختلاف؟

الاختلافات عديدة منها الفكر الاقتصادي والحريات العامة والنظرة للدستور وفلسفة التعليم والناهج ولكن الحميل في كتلة «إلا الدستور» انها التفت على قضية مبدئية وهي دستور الكويت والموا 108 و110، ورفض التفتيح غير المباشر للدستور والاحداث الأخيرة اثبتت ان الكويت دولة مدنية بمرجعية دستورية وسقطت مقولة ان الكويت دولة مدنية بمرجعية أصلية واقام موضوع لكن تبقى الدولة ليبراليون رفعا شعار ولي الأمر وهناك اسلاميون رفضوا ذلك، صحيح ان المادة الثانية تنص على ان دين الدولة الاسلام والشريعة مصدر أساسي لكن تبقى الدولة بالدستور والقانون وانصهار الجميع تحت مظلة الدستور ومبدأ سيادة القانون والعدالة

تعاون السلطتين

كيف ترى التعاون بين السلطتين خلال الفترة المقبلة؟

التعاون بين السلطتين يجب ان يكون على أسس ومبادئ وأرضية مشتركة، بعد الاستجواب الأخير كانت هناك رسالة قوية ومدوية ولم نخرج عن الاطر الدستورية وان كان رئيس الوزراء قد حاز الأغلبية بهامش بسيط، إلا أننا كنا نفضل ان تأتي حكومة جديدة حتى يتم التنفيس على هذا الاحتقان السياسي ونجد الاستقرار في ظل وجود الخطة التنموية والخطة السنوية، وان ندفع بها وثلثت الى القضايا الاساسية والتحديات الحقيقية التي تواجه هذا المجتمع الصغير، فكترة الصراعات لا تبني وطنا.

هل مازال هناك أمل في التعاون والاتفاق بين الحكومة والمجلس؟

انا رجل واقعي وناثق في الكويت ولست ناثقا في مجلس العموم البريطاني، ولذلك نؤمن بالواقعية السياسية لدينا واقع

تفرض الأحداث التي تجري في وزارة الداخلية نفسها على بداية الحوار، فكيف ترى ما حدث وما يحدث بهذا الاتجاه؟

باعتقادي ان وزير الداخلية اجتهد، ولكن كما يقال «يا غافلين لكم الله» بعد ان أدلى ببيان في الجلسة ثبت للأسف ان هذا البيان كان مضللا والاجهزة والادارات في وزارة الداخلية زودت الوزير بمعلومات وأخبار مضللة، والوزير تسرع في هذا البيان، كان من المفترض ان يعطي الموضوع وقتا أكثر حتى يتأكد ويبحث عن الحقيقة، وكانت المعلومات التي لدى النواب تتناقض مع ما أورده الوزير بنفسه تاكد لاحقا ان معلوماته كانت غير صحيحة ما أجبر وزارة الداخلية على الاعتراف بوجود شبهة جنائية وتعذيب في قضية المواطن محمد المطيري.

والتي اعلن بعدها عن استقالة الوزير، فنحن نحس بشجاعة وزير الداخلية وتحمله للمسؤولية السياسية ونشجع على ثقافة الاستقالة في مجلس الوزراء لأن استقالة أي وزير في الانظمة الديموقراطية مؤشر على تحمل المسؤولية ونوع من القيم الديموقراطية التي تمنى ان تزداد وتنمو في الكويت.

استجواب وزير الداخلية

كيف ترى تقديم استجواب الوزير قبل انتهاء عمل لجنة التحقيق البرلمانية؟

الوزير قدم استقالته بكل شجاعة والكرة الآن في ملعب مجلس الوزراء وكفى الله المؤمن القتال حتى ينطلق الى رحاب أفضل، ولكن التحقيق البرلماني يجب ان يستمر حتى تعرف المسؤولين والافراد الحقيقيين وراء هذه الجريمة لكي يكونوا عبرة لمن يعتبر، ويكون انطلاقا لتنتظف وزارة الداخلية من بعض الافراد الفاسدين، لأن ما حدث أمر لا يغتفر وغريب على دولة الدستور والقانون وعلى شيم أهل الكويت.

تعاون السلطتين

كيف ترى التعاون بين السلطتين خلال الفترة المقبلة؟

التعاون بين السلطتين يجب ان يكون على أسس ومبادئ وأرضية مشتركة، بعد الاستجواب الأخير كانت هناك رسالة قوية ومدوية ولم نخرج عن الاطر الدستورية وان كان رئيس الوزراء قد حاز الأغلبية بهامش بسيط، إلا أننا كنا نفضل ان تأتي حكومة جديدة حتى يتم التنفيس على هذا الاحتقان السياسي ونجد الاستقرار في ظل وجود الخطة التنموية والخطة السنوية، وان ندفع بها وثلثت الى القضايا الاساسية والتحديات الحقيقية التي تواجه هذا المجتمع الصغير، فكترة الصراعات لا تبني وطنا.

هل مازال هناك أمل في التعاون والاتفاق بين الحكومة والمجلس؟

انا رجل واقعي وناثق في الكويت ولست ناثقا في مجلس العموم البريطاني، ولذلك نؤمن بالواقعية السياسية لدينا واقع